



أحمد الحبيشي

يوسع كل من يطالع مؤلفات وكتابات الفقهاء التقليديين من أتباع المذهب الحنبلي في صيغته التي استقرت على أيدي ابن تيمية وتلميذه ابن القيم وتابعه محمد بن عبد الوهاب، ملاحظة إصرار الفقهاء المقلدين على تكفير الحكام والحكومات والمجتمعات التي تعمل بالقوانين الوضعية وتلتزم بالقانون الدولي والمواثيق والمعاهدات الدولية، وتتعاقد وتتقاضى في المحاكم المتخصصة، وأبرز هؤلاء: الشيخ حمود بن عقلاء، والشيخ عبد الرحمن آل الشيخ، والشيخ محمد الأمين الشنقيطي والشيخ ربيع المدخلي والشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ والشيخ محمد بن نفيح العلياني والشيخ ابن العثيمين والشيخ عبد الرحمن البراك وغيرهم من الآباء الروحيين لشيوخ وتلاميذ الحركة الصحوية الإخوانية والسلفية في اليمن والعالم العربي والإسلامي.

## ما تيسر عن فقه الإرهاب «6-6»

# الدولة بين مخاطر «الأخونة» و«الطلبنة»

النصيحة) التي وجهها عدد من الفقهاء السياسيين في السعودية، بالإضافة إلى مذكرات أخرى وجهها إلى الحكومة اليمنية نظرًا لهم في اليمن وأخرها مذكورة «تحريم الكوتا النسائية» ومذكورة «إباحة تزويج الأطفال الإناث»، والإعزام بأن تلبية هذه المطالب سيؤدي إلى منع التصادم مع الشريعة الإسلامية، وبالتالي قطع الطريق أمام الإرهاب وإعادة المتطرفين إلى حضن الدولة!! وبحسب الباحث السعودي الإسلامي سعود القحطاني في كتابه (الصحوة الجديدة للإسلام السياسي) والدكتور غازي القصيبي - رحمه الله - في كتابه (حتى لا تكون فتنة) يمكن النظر إلى مذكورة النصيحة التي رفعها عدد من الفقهاء السياسيين الصحويين في السعودية أوائل التسعينات بوصفها الطلقة الأولى لمشروع طلبنة الدولة السعودية قبل أن تولد حركة وإمارة «طالبان» في أفغانستان، حيث يتضح أن الهدف الرئيسي لتلك المذكرة هو فرض وصاية فقهاء وملالي الحركة الصحوية الإخوانية والسلفية على كافة المجالات، فهم يطالبون برد كل أمر معضل إلى من يسونهم (العلماء) ويقررون أن رجال الدين هم وحدهم (أهل العلم) الذين تحتاجهم الدولة لا غير، وما يتربط على ذلك من وجوب منح «فقهاء الإسلام السياسي» مكانة كهنوتية في الدولة المسلمة تجعل شددت المذكرة على ضرورة (أن يكون للعلماء مكانة لا تعدها مكانة، وأن ترجع الأمة - حكاهما ومحكومين - إليهم للحل والعقد والأمر والنهي وبيان الحكم الشرعي لسائر أمور دينهم وديناهم)!!

وذهبت المذكرة إلى أبعد من ذلك حين طالب الفقهاء الإخوانيون والسلفيون في السعودية بواسطة مذكورة (النصيحة) بمراجعة القوانين والأنظمة القائمة في المملكة العربية السعودية لأنها تصادم الشريعة الإسلامية، والعمل على وضع قوانين وأنظمة (شرعية) بديلة (!!!).

ثم دعا بعد ذلك إلى (إيقاف جميع أشكال الصرف على المجالات التي تعد شكلاً من أشكال الإسراف والتبذير كالملاعب الرياضية والمعارض) كما طالبوا بـ (إيقاف البنوك والقرض التي تحتسب الفوائد. ووضع سياسة إعلامية جديدة تركز على تحقيق المقاصد الشرعية للإعلام، وإيقاف المظاهر المنافية للاداب والسلوك والاختلاط، ومنع بث الأغاني واستخدام المعازف وازدحام العورات في التلفاز السعودي)!!! ووصلت مطالب المذكرة في قطاع الإعلام ذروتها حين دعا الفقهاء السلفيون الذين وقعوا عليها إلى ((إخضاع المادة الإعلامية لرقابة شرعية ومنع الجرائد والمجلات التي تروج أفكار الكفر والعلمنة والسفور والخلاعة والصور والرسومات)).

واللافت للنظر أن المذكرة الموجهة من الفقهاء الإخوانيين والسلفيين السعوديين إلى الحكومة السعودية، خلصت إلى المطالبة بضرورة (إدكاء روح الجهاد وحب الموت في أبناء هذه الأمة عن طريق المناهج التعليمية والإسلامية) .. ومن جانبهم كان الصحويون الإخوانيون والسلفيون في اليمن قد حرصوا على الاستفادة من (مذكورة النصيحة) التي وجهها الفقهاء السياسيون في السعودية إلى حكومتهم من خلال إعادة نشرها في صحافة حزب التجمع اليمني للإصلاح الذي يقود ويوجه أحزاب المعارضة المنضوية في كتلة (اللقاء المشترك)، والترؤيع لها عبر الأشرطة الصوتية وخطب الجمعة في تلك الفترة.

واللافت للنظر أن يدعو أمير ما يسمى بتنظيم «القاعدة» الموحد في شبه جزيرة العرب إلى تخليص الشعوب الإسلامية مما أسماها (الجاهلية الجديدة)، وبناء المجتمع الإسلامي المثالي على غرار نموذج إمارة «طالبان» التي (أقامت العدل طبقت الشريعة الإسلامية واستنهضت فريضة الجهاد ضد فسطاط الكفر ومن والاه من الحكومات المرتدة والطوائف الممتنعة) بحسب قوله في الحوار الذي نشرته صحيفة (الناس) القريبة من حزب (الإصلاح) مع أمير تنظيم القاعدة، بعد الإعلان عن توحيد جناحيه في السعودية واليمن في مطلع عام 2009م.

## الحركة الصحوية «الإخوانية» تسعى لفرض وصاية ملاليها على كافة المجالات في الدولة



## الدول التي أبتليت بفكر الإخوان تكبدت خسائر فادحة ومدمرة

وجرت عليها أحكام الشريعة الإسلامية، وأحكام دار الحرب التي لا تقام فيها شريعة الله ولا تظهر فيها وإنما تقام فيها أحكام الكفر.

ولا ريب في أن المتغيرات الناجمة عن رياح العولمة في عصر ثورة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات أحدثت صدمة للقوى التقليدية ولعبت دوراً بارزاً في صعود الحركة السلفية الدعوية والجهادية التي اتجهت نحو تكفير الدولة والمجتمع، إذ رأت في الانفتاح على قيم العولمة وأدواتها خروجاً عن صراط الدين وتصامداً مع الشريعة، ما أدى إلى إضفاء أبعاد تكفيرية جديدة على الخطاب الصحوي الإخواني والسلفي، تفاقمت بين تطرف جناحها الجهادي المسلح وتظاهر جناحها السياسي والدعوي بالاعتدال.

تأسيساً على ذلك يمكن القول إن التوغل التدريجي في هياكل الدولة والعمل على أخوتها يعد خطوة أولى وحيوية في استراتيجية الاستيلاء على السلطة بعد أن تحولت الحركة الصحوية الإخوانية والسلفية إلى حزب منظم ورسمي في اليمن ومنظم غير رسمي في السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي، يضع في صدارة أهدافه فرض الوصاية على الحكام والأحزاب، وصولاً إلى التمدد في أجهزة السلطة والتزوع للسيطرة عليها على طريق إعلان ولاية وسلطة أكبر وس الفقهاء السنيين، التي تقابلها في الضفة الأخرى سلطة (ولاية الفقيه) الشيعي الأثنا عشرية!!

والحال أن الاستراتيجية الصحوية الإخوانية كانت - ولا تزال - تتبنى في برامجها وشعاراتها السياسية خيار التغيير التدريجي، وتوظيف الأزمات السياسية والمصاعب الاقتصادية والاستفادة منها لإضعاف السلطة، وهو ما يفسر قيام الصحويين في السعودية واليمن بمواجهة الدولة والجهار بمطالبهم السياسية على غرار ما جاء في (خطاب المطالب) و(مذكورة

الحكومية وأنصار الحرية والسلام العالمي بما في ذلك ملايين العلماء والكتاب والمفكرين والصحفيين والفنانين والرياضيين ورجال الدين المستبشرين في جميع أنحاء العالم الإسلامي، حيث بقيت إمارة «طالبان» معزولة خارج إطار المجتمع الدولي والأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ولم يعترف بها حتى عشية سقوطها سوى باكستان المجاورة؛ لأنها كانت صنيفة أجهزتها الاستخباراتية.

والمعروف أن أسامة بن لادن كان يقود من أفغانستان أثناء حكم «طالبان» حركة دعوية ومسلحة في آن واحد للطلبنة بما أسماه تطبيق الشريعة الإسلامية في السعودية وإيقاف العمل بما أسماه «القوانين الوضعية» حيث أشار في العديد من خطبه المتلفزة ومقابلاته الصحفية إلى أن الشريعة لا تطبق في السعودية والدول الإسلامية وفق ما يقوله من أسماهم «علماء الشرع» عليها، بل تسميها (أنظمة ومراسم وتعليمات ولوائح تصدرها الحكومة السعودية التي يرأسها الملك).

وكان المفكر السعودي الدكتور محمد المغربي قد رد على أفكار بن لادن في كتابه الشهير (حركة التدوين والتشريع في المملكة العربية السعودية .. ص 443) بالقول: إن اكتشاف الثروات الطبيعية، بعد قيام الدولة السعودية أسهم في تعزيز انفتاحها على الاقتصاد العالمي، وتغيير نمط الحياة في المجتمع، وبرز الحاجة لوجود تشريعات وضعية تبيح وتنظم استخدام أجهزة الراديو والهاتف والجرامفون والتصوير والبنوك والشركات ووسائل الاتصال والمطابع والمطارات والموانئ الحديثة، وتحديد واجبات وحقوق الجنسية والمواطنة، وحقوق وواجبات المقيمين الأجانب، وأصول المحاكمات والمعاملات التجارية البرية والبحرية والبحرية، والضرائب والرسوم الجمركية، والعلم الوطني وأعلام الدول الصديقة والشقيقة، والخدمة العسكرية، وتنظيم القضاء وتشكيل المحاكم وتحديد اختصاصاتها ووظائفها، وصولاً إلى التشريعات التي تحمي الحقوق الفكرية وحقوق العاملين في السفارات والقنصليات الأجنبية والمصالح المتبادلة بين الدولتين السعودية والدول الأخرى. وقد تعرضت هذه التشريعات ولا تزال تتعرض لمقاومة شيوخ الحركة الصحوية الإخوانية والسلفية الذين يعتقدون بأنها تنطلق من مفاهيم لا وجود لها عند الفقهاء الأسلاف الذين كانوا يميزون في المعاملات والحقوق والواجبات بين أهل دار الإسلام وأهل دار الحرب) ويرفضون المساواة في حقوق التقاضي بين أهل دار الإسلام التي نزلها المسلمون

## الحكومة الإسلامية عند «الإخوان» هي التي يقيمها المجاهدون

تمنحها المشروعية الدينية التي أوضحها الشيخ بن عقلاء الشيعي في فتاوه بشأن حكومة «طالبان» وكان أبرز ما تصدرته تلك المذكرة أن هو المطالبة بإلغاء ما أسماه القوانين الوضعية في السعودية.

وفي الاتجاه ذاته كرر شيوخ الحركة الصحوية الإخوانية والسلفية في اليمن ما جاء في مذكرتي (النصيحة) والمطالب الصادرتين عن زملائهم في السعودية، حيث طالبوا الرئيس السابق علي عبدالله صالح في عدد من البيانات بإلغاء ما أسماه (القوانين الوضعية) التي تبيح عمل المرأة كوزيرة وسفيرة وقيادية وعاملة في الدولة والمؤسسات والشركات والمصانع والجامعات والمطارات والموانئ ووسائل الإعلام والأجهزة العسكرية والأمنية بدرجة أن عمل المرأة خارج البيت يؤدي إلى الاختلاط بالرجال وانتشار الفسوق واولاد الزنى، كما طالبوا بتحريم الموسيقى والفتاء ومنع تولي النساء وظائف الولاية العامة واستنكرن ما توجه الحكومة لإصدار تشريعات جديدة بهدف تحقيق المساواة بين ذرية المرأة القتيلة والرجل القتيل، وتحديد سن الزواج، ومنع نكاح الطفلة الصغيرة ومفاخذة الطفلة الرضيعة، وهو ما يراه شيوخ الحركة الصحوية الإخوانية والسلفية في السعودية واليمن تقييداً للحق سمحت به وأباحته الشريعة الإسلامية. على نحو ما طبقته حركة «طالبان» استناداً إلى آراء فقهية وضعية يجري تعريف الشريعة الإسلامية حصرياً بموجبها.

وقد سبق لنا القول في مقالات سابقة بأن القوى المدنية في اليمن لم تكن وحدها من رفض نزع إمارة «طالبان» الظلامي، وأدانت سياساتها المعادية لحقوق الإنسان والمهينة لكرامة المرأة والمسينة لصورة الإسلام ومقاصد الشريعة الإسلامية، فقد شاركها كثير من قادة الدول والحكومات والأحزاب والمنظمات غير

وبالنظر إلى ما قدمته إمارة (طالبان) في أفغانستان والإمارات التي أقامها تنظيم (القاعدة) في بعض مناطق العراق وباكستان والصومال ومالي وسوريا جبل الحلل في شمال سيناء، من ممارسات تطبيقية لأفكار الحركة الصحوية السلفية ومشروعها السياسي الذي تسعى إلى تنفيذه بواسطة الدعوة أو القتال أو كليهما معاً، فقد سلطت فتوى الشيخ حمود بن عقلاء الشيعي التي أصدرها - رحمه الله - في أكتوبر عام 2000م، وأعدنا نشرها كاملاً في الحلقة الثالثة من مقالنا هذا، أضواء كاشفة على مخاطر المشروع السياسي المتطرف للفكر السلفي الذي أحق خسائر مدمرة بالشعب الأفغاني وشعوب المناطق التي ابتليت بسيطرة هذا الفكر عليهما مؤقتاً، ناهيك عن الخسائر التي تكبدتها العديد من دول العالم بسبب الطبيعة العدوانية والإرهابية لهذا المشروع التكفيري بشقيه الدعوي والمبارب. والحال أن الفتوى التي أصدرها الشيخ بن عقلاء بشأن إمارة (طالبان) لا تختلف في الشكل والمضمون عن مختلف الفتاوى والأراء والأفكار الصادرة عن الآباء الروحيين للحركة الصحوية السلفية الذين سبقوا الإشارة إليهم في مقدمة هذه المقالة... فالحكومة الإسلامية الشريعة عند هؤلاء هي تلك التي يقيمها المجاهدون في أية بقعة تدين بالإسلام حتى ولو كانت جزءاً متمرداً من دولة عضو في المجتمع الدولي وتلتزم بميثاق الأمم المتحدة والمواثيق الدولية، وما تحتجاجة هذه الحكومة في حال قيامها ((هو الدعم المالي من المسلمين لمساعدتها في حربها على معارضيها)) بحسب الفتوى التي نشرناها الأسبوع الماضي في مقالنا السابق.

أما أهم ما يعطي المشروعية للحكومة الإسلامية التي تقيم حكم الله ولا تحمل بالذاتير والقوانين الوضعية بحسب فتاوى الآباء الروحيين لشيوخ وتلاميذ الحركة الصحوية الإخوانية والسلفية في اليمن والعالم العربي والإسلامي - وفي مقدمتهم الشيخ حمود بن عقلاء الشيعي - فهو (الاهتمام بمناصرة المجاهدين في سبيل الله ومن أجل أن يكون الدين كله لله في ديار الأرض وهذا مشهود لحكومة «طالبان») بحسب الفتوى التي تشير أيضاً إلى شروط أخرى تعطي الشرعية الدينية للحكومة طالبان ومن بينها ((أنها الدولة الوحيدة التي لا تعترف بما يسمى القانون الدولي والمواثيق الدولية ولا تلتزم بالدساتير والقوانين الوضعية ولا توجد فيها محاكم قانونية، وإنما حكمها قائم على شرع الله في المساجد ومجالس العلماء)).

وفي سياق إشاراتنا بالمناقبة التي تمتع حكم «طالبان» الشرعية الدينية، تفضل فتوى الشيخ حمود بن عقلاء الشيعي وتلمز في شرعية الحكومة السعودية وغيرها من حكومات البلدان العربية والإسلامية بقوله عن إمارة طالبان: ((أما ما عداها من الدول الإسلامية فمهما من تحكم بالقوانين الوضعية الصرفة، ومنها من تدعي تطبيق حكم الله ورسوله مع ما يوجد فيها من محاكم قانونية صرفة)).

ثم يفرض صاحب الفتوى في الغمز واللمز بقوله: (وحتى المحاكم الشرعية في مثل هذه الدول يكون معظم أحكامها قائماً على التنظيمات والتعليمات التي من وضع البشر، فلا فرق بيننا وبين القوانين الوضعية إلا بالاسم). وتبليغ الفتوى ذروتها بقوله: ((ومن الأدلة على أن حكومة «طالبان» حكومة شرعية كون الدول الكافرة لا تعترف بحكومة طالبان بل تعاديا وتفرض عليها الحصار الاقتصادي وتمنع التعامل معها بسبب إعلانها التمسك بالحكم بما أنزل الله، وعدم اعترافها أو التزامها بالقانون الدولي والمواثيق الدولية التي تساوي بين دولة الإسلام والدول الكافرة)).

وقد ذهب تلاميذ الشيخ حمود بن عقلاء الشيعي وغيره من الآباء الروحيين للحركة الصحوية السلفية في السعودية واليمن ودول الخليج، هذا المذهب عندما بلور عدد من الشيوخ السلفيين الحركيين مشروعاً متكاملًا لطلبنة السعودية من خلال توجيه مذكورة النصيحة في بداية التسعينيات من القرن العشرين المنصرم، ومذكورة المطالب في عام 2003م إلى الحكومة السعودية، حيث طالب الموقعون على هاتين المذكرتين بإعادة بناء الدولة السعودية على أسس

## قطاع الإعلام والتوجيه بالمؤتمر يعزي العلوي بوفاة والدته



والدته... سائلين المولى عز وجل أن يتغمدهم الفقيده بواسع الرحمة والمغفرة ويسكنها فسيح جناته ويلهم أهلها وذويها الصبر والسلوان. إن الله وأنا إليه راجعون

اعرب قطاع الإعلام والتوجيه والارشاد بالمؤتمر الشعبي العام في بركية عن تعازيه الحارة للأخ/ عبدالكريم محسن العلوي- رئيس تحرير صحيفة «المهدد» الصادرة في مارب بوفاة المغفور لها- بإذن الله-

## مؤتمر ذمار: «الإخوان» هم من سعوا إلى ادخال اليمن تحت الوصاية الدولية

هذا ودار الحديث حول ماتشهده دول الخليج من تغيرات جاءت بعد استئثارها خطر هذه الجماعة المتطرفة على دولهم خاصة والوطن العربي كافة، الأمر الذي دفع بالمملكة العربية السعودية والإمارات والبحرين لسحب سفرائهم من قطر التي تعتبر الداعم الرئيس للجماعة والتي صنفتها السعودية كجماعة إرهابية بسبب تبنيها هذا الأسلوب لزعة أمن واستقرار الدول العربية.

عقدت قيادة المؤتمر الشعبي العام بمحافظة ذمار لقاء موسعاً برئاسة الأستاذ/ حسن عبدالرزاق رئيس الفرع وبحضور الأخوة أعضاء القيادة، وضم اللقاء عدداً من الشخصيات الاجتماعية والتربوية والسلطة المحلية..

وفي اللقاء، تم مناقشة التطورات السياسية وما آلت إليه الأوضاع نتيجة أزمة 2011م التي أوصلت اليمن إلى الوصاية الدولية التي يطبل لها «الإخوان المسلمون» وسعيهم الحثيث وراء ذلك.